مدار الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٠/٩/٢٩ الموافق ١٢ صفر ١٤٤٢هـ العدد ٤٥٨ السنة الثامنة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

القدس الكبرى الإسرائيلية: مساحات أكثر للضم وفلسطينيون أقل!
صفحـ(٢)ـة

منظمة «حونينو»: تمجيد الارهاب اليهودي!
صفحـ(٤)ـة

شاطئ بلا متنزهين في تل أبيب مع لجوء الحكومة الإسرائيلية للإغلاق. (شـينخوا)

التقديرات الأسوأ باتت واقعاً وOECD تقول إن الاقتصاد الإسرائيلي على حافة هزّة!

كتب برهوم جرايسي:

دخلت إسـرائيل في نهاية الأسبوع الماضي (الجمعة ٢٥ أيلول ٢٠٢٠) إلـى مرحلة قيود وإغلاق أشـد، رغم أنه يبقى أخف حـدة مما كان بين شـهري آذار وأيار، ويأتـي هذا بعد أن تضاعف عدد الحالات النشـطة للمصابيـن بفيروس كورونا ثلاث مرات، مـن ٢٠ ألفا في نهاية آب، إلى قرابة ٦١ ألفا في يوم بدء الإغلاق.

ويـنعكس هـذا على كل مناحي الحياة، ولكـن بالذات على الاقتصاد، الذي مع انتهاء الربع الثالث من العام الجاري، يبدو أن التوقعات الأسوأ لـه باتت واقعا، من حيث نسـبة البطالة والعجز المالـي وارتفاع الدين العام. وانضمت إلى التقديرات السـيئة للاقتصاد الإسرائيلي، منظمة التعـاون والتنمية للدول المتطورة OECD فـي تقرير جديد لها صدر قبل أيام.

وقد صدر قرار الإغلاق وسـط صخب في النقاشات بين مؤيد ومعارض، وكل طرف يستعين بخبراء يعززون رؤيته. وقد تركزت المعارضة أساسا حـول الأضرار الاقتصادية. كما كانـت معارضة من المتدينين اليهود، وبالـذات التيار الديني المتزمت للحريديـم، الذين رفضوا التقييدات علـى صلـوات الكنس اليهودية، في أكثر أيام السـنة حساسـية في الرزنامة الدينية اليهودية.

وأسـفر الأمر عن استقالة وزير البناء والإسكان، يعقوب ليتسمان، من منصبه الوزاري، وهو يرأس كتلة يهدوت هتوراة، التي تمثل الحريديم الأشـكناز، الأكثر تشـددا من بين الحريديم، فيما صـدرت تهديدات أيضا من الزعيم السياسـي لحركة شـاس، وزير الداخلية آرييه درعي. وهذه المعارضة من جانب قادة الحريديم، تأتي على الرغم من أن أعلى نسب تفشي كورونا هي بين الحريديم، بسبب كثافتهم السكانية في تجمعاتهم، ومعـدل الأفراد في العائلة الواحدة مـا بين ٧ كحد أدنى وتصل إلى ١٢ شخصا وأكثر.

وورد فـي الصحافـة الإسـرائيلية، أن طاقميـن مـن الخبـراء وضعا سيناريوهين سوداويين من حيث حجم انتشار الفيروس مستقبلا، وما يتبـع هذا من تزايد أعداد المرضى بحالات الخطر، والموتى، ومدى قدرة المستشفيات في إسرائيل على استيعاب هذه الأعداد.

فمثـلا بدأ الحديث، في الأيـام الأخيرة، عن أن مستشـفى رمبام في حيفا، أكبر المستشفيات في الشمال، سيحول موقف السيارات الضخم لديه إلى مستشـفى، ليكون قادرا على استيعاب أعداد أكبر من مرضى كورونا، بعد أن بدأت إسـرائيل تتربع في المراتـب الأولى في القائمة السوداء العالمية لانتشار الفيروس.

وكانت الحكومة الإسـرائيلية قد أنجزت في السـنوات الأخيرة موقفا ضخما للسيارات (مرآب) في المستشفى، ليكون في ذات الوقت مخصصاً لتحويله إلى أقسام شـفائية، في حالات الطوارئ، وكان يجري الحديث عن هجوم بيولوجي أو إصابات كثيرة في حالات الحرب، وليس صدفة أنه تم اختيار هذا المستشفى في الشمال.

وتوقـع أحد طاقمي الخبراء أن يزيد عـدد الموتى عما هو قائم اليوم، قرابة ١٤٠٠ ضحية، بما بين ألف إلى ٢٥٠٠ ضحية أخرى. وقال هذا الطاقم إنـه إذا كان الإغلاق مخففا في بعض النواحي، فإن هذا لن يلجم بالقدر المطلوب أعداد المصابين.

وقالت صحيفـة «ذي ماركر» الاقتصادية إن غالبيـة الخبراء موحدون حول أسـس الإغلاق المطلوب: الالتزام بأقصى ما يكون بأنظمة الإغلاق، وأن تعمـل أجهزة تطبيق القانون على ضمان تطبيق الأنظمة في الحيز العام. كذلك إجراء اسـتعدادات فوق العادة في جميع المستشفيات، لتكون قادرة على مواجهة ما تم وصفه بـ«تسـونامي مرضى في حالات صعبـة»؛ إضافـة إلى أمور تتعلـق بالجهاز الصحـي، وكيفية تعريف وتصنيف المرضى، منعا لضغط زائد على المستشفيات.

التقديرات الاقتصادية

وتقـول تقديرات وزارة الماليـة إن الإغلاق الجديد، الذي سيسـتمر حتى منتصف تشرين الأول المقبل، سيكلف الاقتصاد حوالي ٢٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥,٧٦ مليار دولار. وهذه كلفة كلية، بمعنى كلفة الخزينة العامة والسوق، وقطاع الإنتاج.

إلا أن مـا هـو أخطر من ذلـك، من ناحية إسـرائيل، هي المؤشـرات الاقتصادية، فبعد ما يزيد عن ٦ أشـهر مـن اندلاع الأزمة الصحية، وما تبعتها من أزمـة اقتصادية، ومع انتهاء الربع الثالث من العام الجاري، فـإن المؤسسـات الاقتصادية الرسـمية، وأولهـا وزارة المالية، باتت تميـل إلى أن حصيلة الاقتصاد مع نهاية العام الجاري سـتكون أقرب للتقديرات الأسـوأ، خاصة مـع الإغلاق الثاني، والتنبوءات باسـتفحال الأزمة الصحية مع نهاية الخريف وبدء فصل الشتاء.

فعلـى صعيد النمو الاقتصـادي، فإن تقديـرات وزارة المالية تقول إن الاقتصاد سـينكمش بنسـبة ٧,٢٪، وهي النسـبة الأعلى من باقي التقديـرات، إذ أن بنك إسـرائيل المركزي كان يتحـدث عن انكماش بنسـبة ٤,٥٪ في الحالة الأفضل، و٧٪ في الحالة الأسوأ. وتقول المالية إن الاقتصاد سيسـجل نموا بنسـبة ٥,٤٪ في حال خرجت إسرائيل من الأزمة الصحية، وسـيرتفع بنسـبة ٢,٣٪ في حال اسـتمرت الأزمة. أما بنك إسـرائيل فإن تقديراته متفائلة أكثر، إذ يرى أنه في الحالة الأسوأ سينمو الاقتصاد في العام المقبل بنسبة ٣٪، وفي الحالة الأفضل بنسبة ٦٪. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الإسرائيلي هذا العام بنسبة ٦,٨٪، على أن يرتفع النمو في العام المقبل بنسبة ٥,٨٪.

وسيسـجل العجز في الموازنة العامة، في العـام الجاري ٢٠٢٠، وفق تقديرات وزارة المالية، ذروة غير مسبوقة، وسيصل إلى ١٣,٤٪ من حجم الناتج العام، وسيسـتمر العجز في العام المقبل، ولكن بنسـبة ٩,٥٪ وهي أكثر بثلاثة أضعاف من معدل نسـبة عجز الموازنة في السنوات الأخيرة. وحتى في العام ٢٠٢٢ تقول وزارة المالية سيكون العجز بنسبة ٥,٧٪. وهذا العجز المتفاقم سيرفع حجم الدين العام بصورة حادة، من ٦٠٪ من حجم الناتج العام مع نهاية ٢٠١٩، إلى نسبة ما بين ٧٥٪ وحتى ٧٨٪ مـن حجم الناتـج العام مع نهاية ٢٠٢٠. ولا يبـدو أن حجم الدين العام سيتراجع في العامين المقبلين، ٢٠٢١ و٢٠٢٢، على ضوء تقديرات العجز في الموازنة العامة.

والضربة الأصعب للاقتصاد الإسـرائيلي سـتكون البطالة، وما تخلفه من تبعات على الاقتصاد، مثل تراجع القوة الشـرائية، وبالتالي تراجع الإنتـاج، وارتفاع نسـب الفقر. وتقـول وزارة المالية فـي تقديراتها الجديدة إن نسبة البطالة سـتصل مع نهاية العام الجاري إلى ١٣,٦٪، بعد أن كانت قد هبطت في شـهر آب الماضي إلى نسـبة ٩,٧٪، ولكن عادت البطالة لترتفع في الشهر الجاري مع الإغلاق الجديد.

وقال تقرير سلطة التشغيل، في الأيام الأخيرة، إنه في الأسبوع الأول للإغلاق قبل تشـديده، بمعنـى ما بين ١٨ و٢٤ أيلول، انضم إلى سـوق البطالـة ١٢٠ ألف عامل وعاملة، غالبيتهم السـاحقة خرجوا إلى إجازات ليسـت مدفوعة الأجر، وهم في عداد العاطلين عن العمل، يسـتحقون مخصصات بطالـة، بموجب أنظمة الطوارئ التي تم إقرارها في شـهر آذار الماضي، وجرى توسيعها وتمديدها لاحقا. وهؤلاء يشكلون ٣٪ من القوى العاملة في إسرائيل.

وتتبلـور في وزارة المالية خطة لتحفيز أماكن العمل على اسـتيعاب العاملين لديها بدعم حكومي، بمعنـى بدلا من دفع مخصصات بطالة، فإن الحكومة تساهم في رواتبهم لدى صاحب العمل، ما يزيد الإنتاجية، من ناحية، وترتفـع مداخيل العائلات من ناحية أخـرى. وتعتمد هذه الخطـة مبدأ زيادة المخصصات كلما كان اسـتيعاب العاملين أكبر من حيث النسبة المئوية.

ولكن هناك قطاعات عمل أغلقت كليا، ولن تسـتفيد من خطة كهذه، مثل كل قطاع الفندقة والقطاع السـياحي، الـذي تلقى ضربة قاصمة أشـد، مع الإغلاق الذي رافق موسـم الأعياد اليهودية، الذي بدأ يوم ١٨ أيلول وينتهي في التاسع من تشرين الأول المقبل.

وكما ذكر، فإن اتساع البطالة سـينعكس على القوة الشرائية، إذ من المتوقع أن يشهد الاستهلاك العام تراجعا حادا. ففي الربع الثاني من العام الجاري، الذي شـهد فترة الإغلاق الأول، تراجع الاستهلاك بنسبة ٥٠٪. وفي الربع الثالث، كما في هذه الأيام، كان موسـم أعياد يهودية، ولكن في موسم أعياد الخريف فإن الاستهلاك يكون عادة أكبر، لأن عدد أيام الأعياد أكثر. وهو موسـم أعياد يسبقه عادة موسم صيانة البيوت، وشراء معدات منزلية، ولكن على ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية، وحالة عدم اليقين، فإن قطاع الصرف هذا تراجع، وفق تقارير عدة.

OECD: إسرائيل على حافة هزّة

أصدرت منظمة التعاون والتنمية للدول المتطورة OECD في الأسبوع الماضي، تقديراتها للاقتصاد الإسـرائيلي في العام الجاري والسنوات المقبلة. وحسب ما ورد، فإن هذه التقديرات تمت بلورتها قبل أن تغوص إسـرائيل في الموجة الثانية لانتشار فيروس كورونا، التي ارتفع فيها عدد من أصيبوا بالفيروس بأضعاف ما كان حتى مطلع حزيران الماضي.

ورغم ذلك فإن تقديرات OECD تقول إن إسرائيل على حافة هزة اقتصادية، وحسب الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن التقديرات ستكون أسوأ.

وتدعـو المنظمة الحكومة الإسـرائيلية إلـى اتخاذ إجراءات قاسـية، منها فـرض ضرائب وإجـراء تقليصات في الموازنة العامة، وهـذا بعكس ما دعا له بنك إسـرائيل المركزي، الذي قال إن على الحكومة أن لا تُقدم على أي خطوات تقشفية، في العامين الجاري والمقبل، حتى على حساب رفع حجم الدين العام.

وأبرز عناوين تقرير OECD أن حجم الدين العام في إسـرائيل سـيرتفع إلى نسـبة ١٠٠٪ من حجم الناتج العام، وهذه نسبة لم تعرفها إسرائيل منذ عقود، هذا إذا وصلتها أصلا. وكما سـبق أن ذكر فإن تقديـرات وزارة المالية تتحدث عن نسبة دين عام ما بين ٧٥٪ إلى ٧٨٪. وهذه فجوة تقديرات ليست قليلة.

ويقول التقرير إن إسرائيل ستحتاج إلى سنوات عديدة حتى تخفض الدين العام، حتى لو تراجع العجز في الموازنة إلى نسـبة ١,٥٪. وتقول صحيفة «ذي ماركر» إن السياسـيين الإسرائيليين ومسؤولين في وزارة المالية يتحفظون من هذه التقديرات.

وكما ذكـر، فـإن OECD تعرض علـى الحكومة الإسـرائيلية خطوات تقشـفية، وهي فـي أوج الأزمة الاقتصادية، ومن أبرز مـا تدعو له إلغاء العديـد من الإعفاءات والتخفيضات الضريبيـة، ومن بينها إعفاءات في ضريبة الدخل، وإعفاء في ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المشـتريات) مثل الإعفـاء على الخضـراوات والفواكه، والإعفاء الجمركـي القائم في مدينة إيـلات الواقعة على خليـج العقبة. وتدعـي OECD أنه من دون إجراءات كهذه، فإن الدين العام سيصل إلى ١٠٠٪ من حجم الناتج العام.

وفي المقابل، فإن تقديرات OECD للاقتصاد الإسرائيلي في الجوانب الأخرى، مثل النمو والبطالة، لا تختلف كثيرا عن تقديرات المؤسسـات المالية الرسمية الإسرائيلية.

وتطرق تقرير OECD إلى جوانب عدة في الاقتصاد الإسرائيلي، بينها الفجوات الاجتماعية، وخاصة في المداخيل من الرواتب، ويقول التقرير إن ٩٪ فقـط مـن الأجيرين يحصلون على رواتب عالية. ويشـير إلى أن الفجـوات الاجتماعية تبدأ من جهاز التربية والتعليم، وتهيئة الأجيال الناشـئة للمستقبل، مشـيرا بشـكل خاص إلى ضرورة تعميم تعليم المواضيع الأساسية. وفي هذه النقطة العينية فإن القصد هو جمهور اليهـود الحريديم، الذي يمتنع جهاز التعليـم لديه عن تعليم طلابه المواضيع العلمية، والرياضيات المتقدمة واللغة الإنكليزية، ما يشكل عقبة أمام من يريد مواصلة تعليمه في معاهد التعليم العالي، ومن ثم الانخراط في مجالات متطورة في سوق العمل.

كلمة في البداية

هل بات نتنياهو أمام أصعب لحظات مشواره السياسي؟

أنطوان شلحت

مـن المتوقع أن تتفاقـم الأزمة الاقتصادية في إسـرائيل ترتباً على تداعيـات جائحـة كورونا، كمـا تؤكد ذلك تباعـاً تقارير إسـرائيلية داخليـة وأخـرى خارجية توقفنـا عندها في هذا العدد من «المشـهد الإسـرائيلي». ولعل أبرز تلك التقارير الخارجية وأهمها، تقرير منظمة التعـاون الاقتصادي والتنمية OECD الذي وجد أنه بينما كان الاقتصاد الإسـرائيلي قوياً قبل تفشـي فيروس كورونا، من المتوقع أن ينكمش بنسـبة ٦ بالمئة في العام ٢٠٢٠ ومن المرجـح أن يكون التعافي بطيئاً، مشيراً إلى أن إسرائيل على أعتاب هزّة اقتصادية لم تشهد مثيلاً لها.

ووفقاً لما ورد في التقرير، «ضرب الانكماش الاقتصاد الإسـرائيلي في وقت كان أداؤه جيداً، حيث اقترب نمو الناتج المحلي الإجمالي من أرقام قياسـية بموازاة تدني مسـتوى البطالة ودين عام منخفض نسبياً. ومع ذلك، تهدّد الأزمة بتفاقم التحديات الأساسية التي تواجهها إسرائيل والمتمثلة فـي ارتفاع معدلات الفقـر، والفجوات الكبيـرة في الدخل، والتفاوت الواسـع في الإنتاجية بين قطاع التقنيـة العالية [الهايتك] النابض بالحياة وقطاعات معزولة ومتخلفة».

وسـبق أن أكدنا، في سـياق ورقة «تقدير موقف» جديدة صدرت عن مركز «مـدار» في نهاية الأسـبوع الفائت، أن أخطـر التحديات الماثلة أمام رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو الآن وفي المستقبل المنظور هي التحديـات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تداعيات جائحـة كورونا على الاقتصاد الإسـرائيلي، ناهيك عن الإدارة الفاشـلة لحكومتـه في مواجهة تفشـي الجائحـة والتردد والتخبـط في اتخاذ القرارات، وتسـييس القرارات المهنية في هذا الشـأن، ما سـاهم في فقدان ثقة الجمهور بقدرة الحكومة على إعطاء حلول وأجوبة بشأن هذه الأزمة، حيث أن انتشـار الجائحة في إسـرائيل يُعـدّ الأعلى في العالم، ما جعلها الدولة الوحيدة فـي العالم التي تفرض على مواطنيها إغلاقاً شاملاً للمرة الثانية.

إلى جانب ذلك يظهر الشـارع الإسرائيلي قلة اهتمام بجدول الأعمال السياسـي الذي يحاول نتنياهو فرضه على المشهد العام، مثل توقيع اتفاق السـلام مع الإمارات العربية المتحدة واتفاق إعلان تأييد السلام مع البحرين، ومحاولته الخروج للجمهور الإسرائيلي ببيان متلفز حول كل محادثة تلفونية يجريها مع مسؤول عربي في هاتين الدولتين. ويمكن القول إن نتنياهو فشـل في فـرض هذه القضية على جـدول الأعمال الإسـرائيلي، لكون الأزمة الاقتصادية الآخذة بالتفاقم تعصف بشرائح كبيرة في المجتمع، لا سـيما الطبقات الوسطى التي تتضرر من كل قرار تتخذه الحكومة بشـأن انتشـار الجائحة. وقد ظهر نتنياهو بالأسـاس ضعيفـاً أمام الأحزاب الدينية الأرثوذكسـية المشـاركة في الحكومة، حيـث كان يتخبط في اتخـاذ قرارات صارمة بشـأن المتدينين اليهود بسبب ضغط هذه الأحزاب، بل كان يرفض توصيات مسؤول ملف كورونا في إسـرائيل، الذي كان يحذر من أن التراخي في اتخاذ إجراءات صارمة سـوف يؤدي إلى فرض إغلاق شـامل، غير أن نتنياهو لـم يكن يتبنى جزءاً من توصياته المتعلقة بالمتدينين مما سـاهم في توسيع انتشار الجائحة في المجتمع كافة. كما أظهرت الجائحة الخلاف داخل الحكومة بشـأن الحق في التظاهر خلال الإغلاق، ففي حين يسعى نتنياهو لمنع المظاهرات ضده بحجة الإغلاق وفرض إجراءات الحد من كورونا، فإن حزب «أزرق أبيـض» يطالب بالسـماح بتنظيم المظاهرات والمشـاركة فيها، وباتت هذه المسألة موضع خلاف حاد داخل الحكومة بين الحزبين.

ولا بـدّ من أن نضيـف إلى هذه الأزمـة الاقتصاديـة تحديات أخرى تواجـه نتنياهو، منها ما هو قانوني وتتعلق بقرب محاكمته بشـبهات فسـاد، ومنها ما هو سياسي- حزبي وترتبط بنشـوء جيوب معارضة له داخل الليكود وبتآكل قوة هذا الحـزب لمصلحة قوى تقف على يمينه، وبالأساس تحالف «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، وذلك لأسباب عديدة، أهمها تراجعه عن تنفيذ قرار ضم مناطق في الضفة الغربية كما وعد.

في ضـوء كل ما تقدّم، ليس مبالغة التقدير بـأن نتنياهو يواجه في هذه الفترة لحظة من أصعب لحظات مشـواره منـذ صعوده إلى صدارة المشهد السياسي الإسرائيلي.

ولا شـك في أن حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية التي تشهدها إسـرائيل، وإن كان على نطاق ضيّق، تطرح مرة أخرى إمكان التوصل إلى «نيو ديل» [عقد جديد] مغاير في شـأن جوهر السياسـة الاقتصادية- الاجتماعية للدولـة التي تقرّها الحكومة، وخصوصاً فيما يتعلق بتوزيع العبء الاقتصادي على الفئات الاجتماعية المتعددة، وتقليص الفجوات، ومحاربة أوضاع انعدام المساواة.

وفـي خضم الجدل في هذا الصـدد، تتعالى أصوات ترى أن الكفاح من أجل العيـش الكريم وكبح الأزمة الاقتصادية يجب أن يسـير إلى جانب الكفاح من أجل السلام وإنهاء الاحتلال، وذلك لكون عدم المبالاة بمعاناة الفلسـطينيين هو الوجه الآخر لعدم المبالاة بمعاناة الطبقات الضعيفة وبمصاعب الطبقة الوسـطى، ولأنه على الرغم من أن المشـكلة الأسـاس كامنـة في السياسـات الاقتصادية النيـو- ليبرالية التي تسـعى إلى تقليص الإنفاق العام، وإلى تهميش التزامات الدولة إزاء مواطنيها، إلا إن الراغبين فعلاً في تغيير سلم أولويات الدولة لا يمكنهم تجاهل مشكلة الميزانيـات المخصصة للمسـتوطنات في الأراضي المحتلة، ومسـألة تضخم الميزانية الأمنية، فضلاً عن أن سياسـة الحرمان التي تترافق مع الاحتلال، وسياسـة التمييز التي تمارس ضد الفلسـطينيين من سكان إسرائيل، تؤديان إلى إلحاق ضرر بالغ بمفهوم العدالة الاجتماعية.

ولعلـه عند هـذا الحدّ، مـن المفيد التذكيـر بأنه فـي خضم حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية التي اندلعت في إسـرائيل العام ٢٠١١ خاطب أحد أسـاتذة القانـون في جامعة تل أبيب الذيـن اعتبروا أنهم يخوضون عبر حملة الاحتجاج تلك نضالاً من أجل تحقيق نظام اشتراكي - ديمقراطـي مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق ذلك في ظل الاحتلال، ذلك بأن فصـل الموضوع الاقتصادي عن الموضوع السياسـي هو فصل مصطنع وغير ممكن. في الوقت نفسـه على المواطنين أن يسـتيقظوا ويدركوا أن الحكومة الإسـرائيلية الحالية لا تعمل لمصلحتهم حتى على صعيد السياسة الخارجية والأمنية، كما أنها لا تعمل من أجل السلام ولا من أجل منع وقوع الحرب. وتسـاءل: هل ستنجح هذه الحملة في تحقيق تغيير جوهري في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية؟، وسرعان ما شدّد على أن مـن الصعب تحقيق مثل هذا التغيير في ظـل هذه الحكومة، كما لا يمكن تحقيق التغيير المطلوب من دون نشوء وعي يُضفي بُعداً سياسياً على أي حراك اجتماعي.

القدس الكبرى الإسرائيلية: مساحات أكثر للضم وفلسطينيون أقل!

كتب نهاد أبو غوش:

تبدي إسرائيل، بمختلف أجهزتها المدنية والأمنية، حساسية مفرطة في الأشهر الأخيرة، تجاه أي مظهر من مظاهر النشاط الفلسطيني في القدس، حتى لو كان هذا النشاط مجرد تعبير رمزي عن الهوية الفلسطينية. فقد بلغ عدد مرات اعتقال واستدعاء عدنان غيث، محافظ القدس المعيّن من قبل الرئيس أبو مازن، ١٧ مرة منذ تعيينه في أيلول ٢٠١٨، وتعرضت معظم شخصيات السلطة البارزة للاعتقال، بمن في ذلك وزير شؤون القدس فادي الهدمي، والأمين العام للمؤتمر الشعبي بلال النتشة، وغيرهما من مسؤولي وناشطي الفصائل الفلسطينية وممثلي السلطة. تُضاف ذلك إلى سلسلة طويلة من الأوامر والإجراءات التي طالت معظم جوانب الحياة؛ من منع نشاطات رياضية وكشفية، إلى اقتحام مجالس العزاء وتفريقها بالقوة، وصولا لاعتقال أعضاء في لجان أهلية تشكلت للتوعية والتحذير من جائحة كورونا.

ما بقي من أوسلو

آخر أوامر الاعتقال والاستدعاء التي صدرت في مطلع شهر أيلول ٢٠٢٠، وتحديد مكان إقامة محافظ القدس غيث في بلدة سلوان، شملت كذلك منعه من التواصل مع نحو ٥٠ شخصية فلسطينية، ومن الأسماء التي ورد ذكرها في القائمة اسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، من دون الإشارة إلى صفته ومنصبه، وكذلك أسماء قيادية أخرى بارزة مثل رئيس الوزراء محمد اشتية، وصائب عريقات، وجبريل الرجوب، وحسين الشيخ، ومدير المخابرات ماجد فرج. وعادة ما تحمل هذه الأوامر توقيع قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي أو قائد الجبهة الداخلية، ويجري الاستناد في هذه الأوامر إلى قانون الطوارئ الموروث عن الانتداب البريطاني وتعديلاته الإسرائيلية للعام ١٩٧٥، أما المفارقة الساخرة فهي تبرير هذه القرارات بأن نشاطات المحافظ، والنشاطات الفلسطينية بشكل عام، مخالفة للاتفاقيات في إشارة إلى أن اتفاق أوسلو (الذي تنعيه القيادات الإسرائيلية وتؤبّنه كل يوم) وترتيبات المرحلة الانتقالية تمنع السلطة من القيام بأية نشاطات رسمية في القدس.

منع نشاطات السلطة في القدس ليس جديدا، فبعد بضع سنوات من التساهل مع النشاطات ذات الطبيعة الفلسطينية المعلنة خلال النصف الثاني من التسعينيات، والتي تحول فيها مبنى بيت الشرق بقيادة فيصل الحسيني إلى مقر رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، اتخذت إسرائيل قرارا صارما في العام ٢٠٠١ ، بعد شهرين فقط من وفاة الحسيني، بإغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية من بينها بيت الشرق، ووكالة الأنباء وفا، ونادي الأسير الفلسطيني، وجمعية الدراسات العربية، خلافا لرسالة الضمانات التي وجهها شمعون بيريس لوزير الخارجية النرويجي في مطلع التسعينيات هولست، وتزامنا مع توقيع اتفاق أوسلو، والتي نصّت بصراحة على عدم المساس بالمؤسسات الفلسطينية، وتمكينها من تقديم خدماتها للفلسطينيين. بل إن هذا الأمر استخدم كورقة للمساومة حيث شملت المحاولات الدولية للوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وعدا غامضا بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في حال وفاء السلطة بالتزاماتها الأمنية.

هجمة شاملة ومنسقة

وإذا كانت الإجراءات الإسرائيلية السالفة ذات طبيعة بوليسية وطارئة ومتأثرة بالمناخ السياسي العام، فإن الأخطر منها هي تلك الإجراءات المنهجية، العميقة والصارمة، التي تقوم بها دولة الاحتلال لحسم الصراع على مستقبل المدينة المقدسة، من دون مفاوضات وبمعزل عن أي مفاوضات محتملة، وتحديدا حسم مصير الشطر الشرقي من المدينة المحتل في حزيران ١٩٦٧، وتغيير طابعها التاريخي الذي حافظت عليه على الرغم من جميع السياسات والإجراءات التي يسميها الفلسطينيون: سياسات التهويد والتطهير العرقي، ومن هذه الإجراءات تكثيف عمليات هدم المنازل بحجة عدم الترخيص وابتداع طريقة «الهدم الذاتي» لتنفيذ هذه السياسة على أيدي ضحاياها، الهجوم الشامل على التعليم والمدارس والمناهج الدراسية إلى درجة «تزوير» المناهج الفلسطينية التي كانت معتمدة في مدارس القدس الشرقية، التغييرات في نظام الطرق المحيط بالقدس، وبشكل خاص البدء بتسيير الطريق بين بيت لحم ورام الله التي تربط جنوب الضفة بوسطها وشمالها بواسطة أنفاق وجسور، دون المرور بشارع القدس – أريحا- عمان التاريخي، والاستعدادات الهامسة حينا، والصريحة أحيانا، لتنفيذ الخطوة الحاسمة وتطبيق مشروع الضم التدريجي بدءا من تجمع مستوطنات الخان الأحمر شرقي القدس وتشمل معاليه أدوميم، وكفار أدوميم، والمنطقة الصناعية ميشور أدوميم، وهي الخطة التي كانت معروفة باسم E1 وجرى تجميدها في عهد الإدارة الأميركية السابقة.

من المؤكد أن الحكومة الإسرائيلية، ولدى تنفيذ مخططاتها في القدس، استفادت إلى أقصى حد من اعتراف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية للمدينة، كما استفادت بلا شك من قيام بعض الدول العربية ومباشرة غيرها بالتطبيع وإقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، من دون قيد أو شرط ومن دون تسجيل أية تحفظات بشأن القدس التي كانت على الدوام تحظى بمكانة واهتمام عربي وإسلامي باعتبارها مدينة مقدسة تهم مئات ملايين المؤمنين في شتى أنحاء العالم. كما استفادت إسرائيل من انعكاس الأزمة الداخلية الفلسطينية وضعف السلطة والانقسام على كيفية تنظيم الفلسطينيين لأنفسهم وشؤونهم، وبالتالي غياب أي مواجهة منظمة وموحدة، وتعدد المرجعيات الفلسطينية بل تنافسها وتضاربها في الوقت عينه، فهذه الظروف والملابسات تقنع إسرائيل بأن ما تفرضه بقوة الأمر الواقع، سيغدو ذات يوم أمرا مسلما به ومعترفا به من العالم ويصعب التراجع عنه.

ابتلاع الضفة

وإذا كان من الصعب العثور على وثيقة رسمية، أو تصريح لمسؤول إسرائيلي يبيّن بشكل دقيق وقاطع عن أي قدس يجري الحديث اليومي، وأي قدس هي التي اعترف بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب عاصمة لإسرائيل، وما هي حدود «القدس الكاملة والموحدة» الوارد ذكرها في «قانون القومية» اليهودي باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل، إلا أن المعرفة العملية بالقدس التي يقصدها الإسرائيليون ليست صعبة، بل يمكن تلمّسها ومشاهدتها بالعين المجردة على الأرض، أي على كل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والممتدة بين مشارف أريحا شرقا حيث تقع مستوطنتا «فيرد يريحو» و«متسبيه يريحو» إلى خطوط الهدنة عام ١٩٦٧ غربا، ومن مشارف مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور جنوبا حيث مستوطنات جيلو وهار حوماه وتجمع مستوطنات غوش عصيون، إلى حدود بلديتي رام الله والبيرة شمالا، وبين هذه العلامات يتمدد جدار استيطاني يحيط بمدينة القدس من جميع جوانبها إحاطة السوار بالمعصم، ويشمل مستوطنات راموت، جفعات زئيف، جفعون الجديدة، آدم، عناتوت، نفيه يعقوب، بسغات زئيف، معاليه أدوميم، كيدار، وصولا إلى مستوطنات بيت لحم، وبعض الخطط والخرائط تشمل مستوطنات بعيدة عن القدس مثل موديعين وهار آدار، وكل ذلك خلافا للمستوطنات داخل مدينة القدس والتي حولت الأحياء العربية الفلسطينية إلى جيوب مبعثرة ومتناثرة، حتى أن نائب رئيس بلدية القدس الأسبق وصاحب الدراسات المهمة عنها ميرون بنفينستي الذي توفي مؤخرا، وصف هذا المشروع الهائل، وفقا لاقتباس جدعون ليفي في «هآرتس» يوم ٢٠٢٠/٩/٢٤، قائلا بحسرة «في العام ٢٠٥٠ لن تكون يروشلايم بعد، بل «يريمودين» بدمج أريحا مع موديعين، مدينة واحدة من غور الأردن حتى السهل الساحلي مع حوض مقدس في البلدة القديمة»!

كانت خطط إسرائيل بشأن القدس واضحة منذ الأيام الأولى لوقوع المدينة تحت الاحتلال، وكانت ترمي إلى ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي مع أقل عدد من السكان الفلسطينيين، مع ترتيبات خاصة لهؤلاء السكان منحتهم حق الإقامة الدائمة دون حق المواطنة، كما شمل الأمر ترتيبات خاصة ومؤقتة لشروط ممارسة المهن، وتساهلا نسبيا خلال العقود الأولى للاحتلال، في مجال التعليم والمناهج والحركة من وإلى القدس. ترافق ذلك مع جملة من السياسات القاسية تجاه السكان في مختلف الميادين التجارية والاقتصادية وبشكل خاص في مجال الضرائب، والخدمات البلدية والمرافق العامة، والقيود على السكن والبناء، والقيود على جمع شمل العائلات.

بين الأسرلة والتهجير

كان هدف إسرائيل الماثل للعيان هو إما أسرلة الفلسطينيين في القدس وعزلهم عن محيطهم وشعبهم الفلسطيني، ويتبدى ذلك في الإجراءات التي أصرت عليها إسرائيل وتضمنها اتفاق أوسلو بشأن الانتخابات من خلال صناديق البريد وكأنهم جالية تقيم في بلد أجنبي، أو دفعهم إلى مغادرة المدينة والهجرة منها.

من الواضح أن النتائج التي حققتها إسرائيل في محاولاتها لتغيير طابع المدينة أو هوية سكانها الفلسطينيين، كانت محدودة النجاح، بل ربما قادت لنتائج عكسية، ويمكن الاستدلال على ذلك بما تشهده مختلف أحياء المدينة من مواجهات عنيفة وشبه يومية كما في أحياء العيسوية وجبل المكبر وسلوان وشعفاط، كما أن عددا من المواجهات الكبرى التي نشبت بين الاحتلال والشعب الفلسطيني بشكل عام، انطلقت أساسا من القدس وبشكل خاص من المسجد الأقصى، عدا عن أن عدد السكان الفلسطينيين العرب في القدس ما زال كبيرا ويقدر بنحو ٣٥٠ ألفا، ونسبتهم إلى سكان القدس بشطريها الشرقي والغربي تزيد عن الثلث.

لكن من ناحية أخرى، من السهل ملاحظة الآثار التدميرية التي ألحقتها هذه السياسات على مدينة القدس وسكانها وعلاقتها بمحيطها الفلسطيني، وتكفي ملاحظة الأحياء العشوائية الهائلة التي انتشرت كالفطر في السنوات الأخيرة عند أطراف القدس وخاصة في كفر عقب، والعيزرية وعناتا والسواحرة ومنطقة راس خميس في شعفاط، حيث انتشرت مئات الأبراج الشاهقة وآلاف الوحدات السكنية في أراض خاضعة رسميا لنفوذ البلدية الإسرائيلية، لكنها تفتقر لأي خدمات، فضلا عن افتقارها لأبسط مقومات التنظيم الحضري والطرق والبنى التحتية، كما تمنع السلطة الفلسطينية من مزاولة أي نشاط فيها بما في ذلك تعبيد الشوارع، فهذه العشوائيات التي دفع إليها الناس دفعا بسبب منع البناء في القدس، باتت تأوي نحو ١٥٠ ألف فلسطيني، يدفعون ضريبة المباني والمسقّفات (الأرنونا) لكنهم باتوا تحت رحمة قرار إداري إسرائيلي قد يحرمهم جميعا من حق الإقامة في القدس، ومن الهوية الزرقاء، في أي لحظة.

بدعة الهدم الذاتي

لعل أخطر ما يواجه المقدسيين وتمسكهم بالبقاء في مدينتهم، هو التطورات في موقف السلطات الإسرائيلية تجاه قضية البناء غير المرخص، حيث يتيح قانون كيمينتس مهمة تسريع عمليات هدم المنازل الفلسطينية، وتقدّر هيئة العمل الوطني والأهلي في القدس عدد المنازل والمنشآت الفلسطينية المهددة بالهدم وفقا لهذا القانون بأكثر من ٢١ ألف وحدة، وقد هدمت السلطات الإسرائيلية في العام ٢٠١٩ فقط ٢٢١ منزلا ومنشأة، ووصل عدد المنازل والمنشآت التي هدمت حتى أواخر صيف العام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١٤٠ وحدة، أما البدعة المستحدثة في هذا المجال فهي عمليات الهدم الذاتي، فطالما تلجأ البلدية إلى تحميل أصحاب البناء غير المرخص تكاليف هدمه وحتى تكاليف شركات الأمن والحراسة التي ترافق الجرّافات، فإنها وجدت أن من الأسهل مطالبة أصحاب المباني القيام بهذه المهمة، وقد ازداد عدد حالات الهدم الذاتي هذه مؤخرا في غياب التوافق على كيفية مواجهته، فوصل إلى نحو ٥٠ حالة هدم في العام ٢٠١٩، وعدد مقارب للفترة التي انقضت من العام ٢٠٢٠، أما المكاسب الإسرائيلية من هذه الطريقة فلا يمكن حصرها، إذ تغيب مشاهد العنف والمواجهات مع الشرطة عن الشاشات واهتمام الصحافة والرأي العام، ويبدو الفلسطيني الذي يهدم بيته كمن ارتكب خطأ تجاه الدولة وها هو يتراجع عنه من تلقاء نفسه، وفي المحصلة فإن هذه الطريقة لا تكلف دولة الاحتلال وبلديتها سوى إرسال رسالة مشفوعة بإنذار وتهديد بالهدم.

الحديث عن «القدس الكبرى» أو «القدس الحاضرة metropolitan Jerusalem » على طريقة المدن العالمية كلندن وباريس، على مساحة تتراوح بين ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ كيلومتر مربع، يتردد بين وقت وآخر في أوساط صهيونية ويمينية متطرفة، بل لدى أوساط مهنية تعنى بهندسة المدن والتخطيط للمستقبل، وهذا المفهوم يشمل مدينة القدس بشطريها الغربي والشرقي وجميع المستوطنات المحيطة بالمدينة، وكان هذا المشروع محل تنافس ومزاودة متبادلة بين حزبي الليكود واليمين الاستيطاني الأمر الذي دفع الوزيرالليكودي يسرائيل كاتس، وكان حينها وزيرا للخارجية، وبالتعاون مع عضو الكنيست يوآف كيش، إلى بلورة مشروع متكامل يهدف إلى تعديل قانون أساس القدس، وإعلان القدس الكبرى، وهو ما سوف يقود بالنتيجة إلى إخراج أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني من حدود القدس، وإدخال أكثر من ١٥٠ ألف مستوطن، وفي المحصلة فإن خطة كهذه من شأنها تخفيض نسبة السكان الفلسطينيين في المدينة الكبرى من ٣٨ في المئة حاليا إلى أقل من ٢٥ في المئة مستقبلا .

من الواضح أن حسابات واعتبارات سياسية ودبلوماسية تدفع إسرائيل إلى تجنب الإعلان عن مخططاتها الحقيقية في القدس، ويشمل ذلك الحرص على تجنب الإدانة الدولية واستفزاز أوروبا بشكل خاص، وعدم إحراج الدول والأطراف العربية المرشحة لصداقة إسرائيل والتطبيع معها.

العودة إلى مشروع ألون

ولكن أيا كانت الدوافع لإخفاء أو التصريح بخطط إسرائيل تجاه القدس، من المهم الإشارة إلى عاملين رئيسيين:

الأول هو أن هذه السياسات والتوجهات لا تقتصر على التيار اليميني المتطرف الذي يقود إسرائيل خلال السنوات العشرة الأخيرة، ذلك أن الخطوط العريضة لهذه السياسة وتطبيقاتها ميزت ما تقوم به الحكومات الإسرائيلية طيلة الـ ٥٣ عاما منذ احتلال شرقي القدس، وقد شرعت حكومة الاحتلال في تطبيق ذلك خلال الأسابيع الأولى للاحتلال بإعلان حلّ أمانة القدس، وتوسيع حدود البلدية ضمتن الأراضي المحتلة من ٢,٤ كيلومتر مربع إبان الحكم الأردني، إلى أكثر من ٧٢ كيلومتراً مربعاً منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٧، وبوضوح أكثر سوف نتعرف على مخطط القدس الكبرى، ومخطط الضم كذلك، من خلال مشروع ألون الذي طرحه الوزير ونائب رئيس الحكومة العمالي يغئال ألون في شهر تموز ١٩٦٧.

أما العامل الثاني المهم فهو أن السياسات الإسرائيلية تجاه القدس لا تقتصر على الحكومة فقط، بل هي تشمل أيضاً جهات حكومية ورسمية وأهلية متعددة، فإلى جانب الحكومة ووزاراتها وأجهزتها الأمنية، ثمة دور مهم جدا للبلدية في تنفيذ هذه السياسات، وكذلك للجمعيات الاستيطانية، وحتى للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) الذي لعب ولا يزال يلعب دورا رئيسا في سن القوانين التي تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الطبيعية في السكن وجمع شمل العائلات والبناء وإدارة شؤون حياتهم اليومية، كما تتيح للأجهزة الحكومية وللمستوطنين تنفيذ مخططاتهم الاستراتيجية تجاه المدينة.

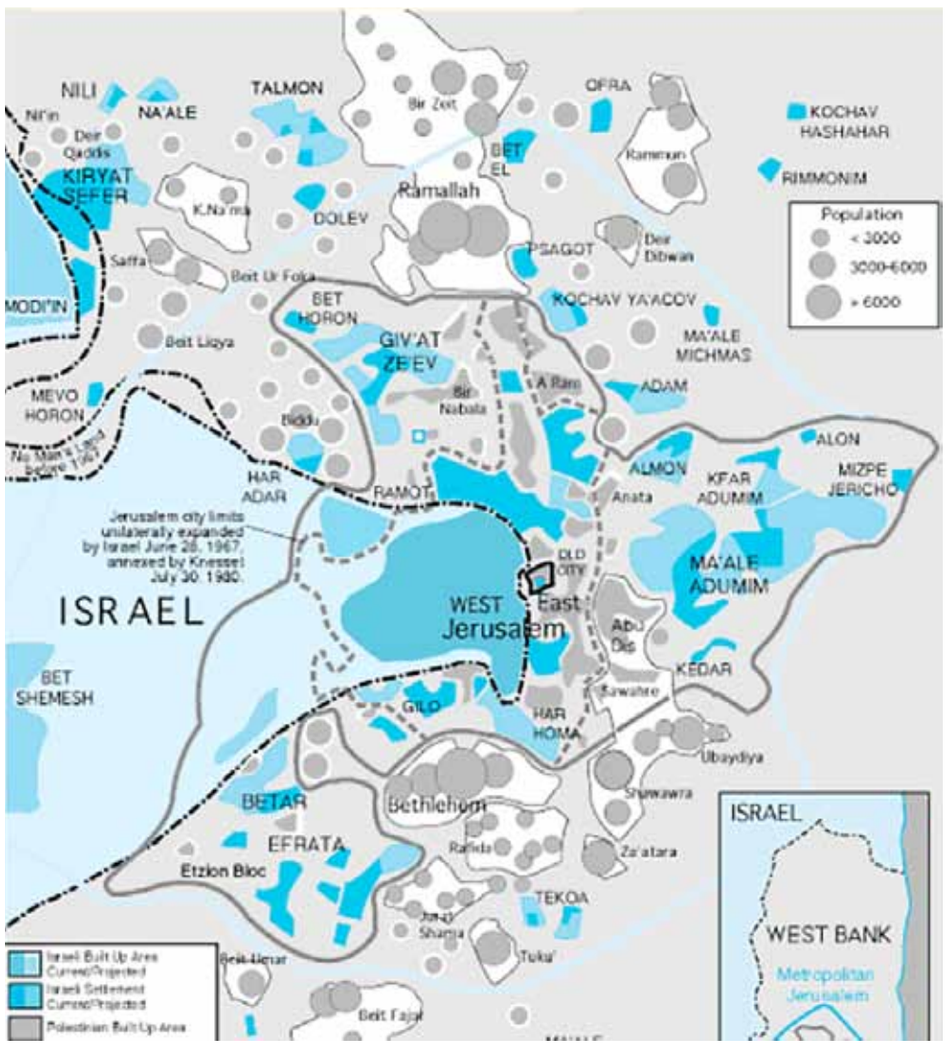

الخريطة المرفقة عن موقع
Jewish virtual library
https://www.jewishvirtuallibrary.org/map-of-metropolitan-jerusalem

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:
هنيدة غانم

نتنياهو.. عنوان الفشل في أزمة كورونا.

(إب.أ)

في ضوء تجربة أزمة كورونا: دور الجيش في معالجة أزمات مدنية ـ الحدود، المعايير والمحاذير

كتب سليم سلامة:

على خلفية تفاقم أزمة وباء كورونا في إسرائيل والحديث عن بلوغ المستشفيات فيها درجة الاختناق وعدم القدرة على استيعاب ومعالجة مرضى آخرين إضافيين، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، بنيامين (بيني) غانتس، تعليماته إلى الجيش الإسرائيلي بالاستعداد لتجهيز وافتتاح مستشفى ميداني بما يتناسب مع احتياجات المستشفيات والجهاز الصحي في البلاد ويخدمها ويساهم في التخفيف من حدة هذه الأزمة وتبعاتها. وسيضم هذا المستشفى الميداني، حسبما أفادت التقارير، ٢٠٠ سرير وطواقم طبية (أطباء، ممرضات ومسعفون) من تلك التابعة للجيش الإسرائيلي. كما أصدر غانتس تعليماته إلى الجيش ببدء العمل على وضع «استراتيجية خروج من الإغلاق التام» في إسرائيل والاستعداد لتعزيز قوات الشرطة في حال استمرار الإغلاق أو تشديده.

في المقابل، صادق غانتس ورئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، الجنرال أفيف كوخافي، على انطلاق «قيادة الجبهة الداخلية» في العمل على إنشاء وحدة خاصة للفحوصات الوبائية (سيطلق عليها اسم «آلا») يُحوَّل إليها ٦٠٠ من الجنود النظاميين، إضافة إلى عشرات الجنود من الاحتياط ومئات الباحثين الذين من المزمع تشغيلهم في إطار السلطات المحلية خلال الأسابيع القريبة. وستكون مهمة هذه الوحدة توسيع منظومة الفحوصات الوبائية.

تثير هاتان الخطوتان جملة من الأسئلة الجوهرية الهامة جداً حول حدود إقحام الجيش في مهمات مدنية وحول العلاقة المتبادلة ما بين الجيش والمجتمع المدني في ظل أزمة كورونا، وهو موضوع تتفرع منه أسئلة عديدة تلامس مختلف جوانب الحياة في أي مجتمع بشري بوجه عام، وفي المجتمع الإسرائيلي على وجه الخصوص. وهو الموضوع الذي عكف طاقم خاص مشترك شمل أربعة باحثين من «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» و«معهد دراسات الأمن القومي»، على دراسته مؤخراً، في أعقاب «الموجة الأولى» من انتشار وباء كورونا في إسرائيل، وخلص في نهايتها إلى وضع «ورقة موقف» خاصة بهذا الشأن.

بين تقديم المساعدة وإدارة الأزمة

الموقف الأساس الذي تعرضه هذه الورقة هو أن على الجيش الإسرائيلي ـ من خلال «قيادة الجبهة الداخلية» ـ أن يساعد الدولة ومواطنيها في حربهم ضد وباء كورونا، بكل ما أوتي من قدرات وإمكانيات متنوعة، بحيث يكون قوة داعمة ومكملة لمختلف الجهات والعناصر المدنية الأخرى. ولكن، بالرغم من هذا الاستنتاج المركزي، تحذر «ورقة الموقف» من مغبة الانجرار إلى وضع يتولى فيه الجيش إدارة الأزمة بصورة كلية، أو مجالات وجوانب محددة منها فقط، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، تتعدى مجالات صلاحياته، وذلك لتجنب الصدام مع مبادئ النظام الديمقراطي المعتمد في إسرائيل، أو تجاوزها والدوس عليها حتى؛ ذلك أن نقل المسؤولية عن إدارة الكوارث الجماهيرية إلى الجيش ينبغي أن يخضع للفحص ولكثير من الاعتبارات والمعايير والمحاذير وأن يتم بمنتهى الحرص والعناية وقد يكون ممكناً في حالات استثنائية جداً فقط، كأن تكون كارثة وطنية شاملة مثلاً، تنهار فيها منظومات الدولة المدنية وتصبح عاجزة تماماً عن تأدية مهماتها، ولكن حتى في مثل هذه أيضاً ينبغي أن يكون الانتقال تحت مسؤولية المستوى السياسي وتحت مراقبة برلمانية وقضائية مشددة.

تشير «ورقة الموقف»، تمهيداً، إلى أن أزمة كورونا تهدد بزعزعة مفاهيم ومصطلحات أساسية في مجالات عديدة ومختلفة وأن انعدام اليقين والاضطراب يسيطران على الخطاب العام والسجال الجماهيري، في إسرائيل كما في الغالبية الساحقة من دول العالم التي اضطرت إلى خوض حرب لا هوادة فيها ضد وباء كورونا. وهنا يورد الباحثون احتمال أن يكون سبب انعدام الوضوح والبلبلة في التمييز ما بين تقديم المساعدة للمواطنين وبين الاضطلاع بإدارة الأزمة الطارئة عائداً إلى الخلاف بين الوزارات الحكومية المختلفة، كما بين القيادات السياسية الرسمية، المكلفة بإدارة الأزمة، وهو ما يلقي بإسقاطاته السلبية على أشكال وطرق ونتائج الحرب ضد وباء كورونا أيضاً.

ثم تسجل هذه الورقة، التي تمتد على ١٤٧ صفحة، أن الهدف الأساس منها هو «اقتراح آفاق وتقييدات في ما يخص دمج الجيش الإسرائيلي في الجهود المبذولة لمواجهة حالات الكوارث الجماهيرية في إسرائيل (أو ما تسمى في اللغة القانونية: حالات الطوارئ المدنية)، وذلك بالبناء على الدروس المستفادة من معالجة أزمة كورونا حتى الآن». وتنوه الورقة إلى أنه «بالفعل عالجت إسرائيل انتشار الوباء في الجولة الأولى بنجاح نسبي ملحوظ، وفي موازاة ذلك، نجحت إسرائيل ظاهرياً في التخلص من أزمة حزبية ـ سياسية ودستورية متواصلة ومعقدة، وذلك بتشكيل حكومة «وحدة وطنية» في شهر أيار الأخير، لكن ثمة شكوك حول مدى استقرار هذه الحكومة وحول فرص بقائها متماسكة».

غير أن المسألة الأهم في سياق الموضوع الذي تبحث فيه الورقة هي أن الربط بين الأزمة الحزبية ـ السياسية، من جهة، وبين سبل مواجهة ومعالجة أزمة كورونا التي كشفت عن مواطن ضعف عديدة وهامة في منظومات الدولة المدنية من جهة أخرى، من شأنه (الربط) أن يشكل أيضاً تحدياً بالغ الأهمية والخطورة للديمقراطية في إسرائيل. ويتمثل أحد الجوانب الأكثر إثارة للقلق من هذا التحدي في دمج الجيش الإسرائيلي في الجهود والإجراءات المبذولة لمقاومة أزمة كورونا ومعالجتها.

ينطلق البحث في هذا الموضوع من الفرضيات الأساس التي يصوغها الباحثون بما يلي: ١. مهمة الجيش الإسرائيلي الأساسية، والتي أقيم من أجلها، هي حماية دولة إسرائيل، ضمان وجودها وبقائها وانتصارها في الحروب؛ وهي المهمة التي حددتها وثيقة الجيش التأسيسية بالكلمات التالية: «هدف الجيش الإسرائيلي هو الدفاع عن وجود دولة إسرائيل، عن استقلالها وعن أمن مواطنيها وسكانها»؛ ٢. يخضع الجيش، بصورة تامة ومطلقة، للمستوى السياسي المنتخَب وهو ما ينبغي الحفاظ عليه بحرص شديد، وهو ما يحدده قانون أساس: الجيش للعام ١٩٧٦ بالقول: «جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الدولة» و«الجيش خاضع لمسؤولية الحكومة»؛ ٣. استخدام/ تفعيل الجيش في الحيز المدني ينبغي أن يجري بموجب تخويل قانوني صريح. ثمة تخويل كهذا ينص عليه «قانون الدفاع المدني» ولكن لقوات الدفاع المدني («الجبهة الداخلية»، اليوم) فقط، إذ يخولها القانون صلاحية إنقاذ أرواح البشر، حتى في حالات لا علاقة لها بالمخاطر الأمنية. كذلك، ثمة في «أمر الشرطة» تخويل قانوني لقوات الجيش الإسرائيلي عموماً بتقديم المساعدة في الأزمات التي تشكل كوارث جماهيرية. وفي حالات استثنائية، يخوّل القانون رئيس الحكومة صلاحية نقل الصلاحيات عن إدارة أزمة معينة إلى أيدي الجيش. إلا أن الإعلان عن حدث ما باعتباره «حالة طوارئ مدنية» لفترة تزيد عن سبعة أيام يتطلب قراراً حكومياً خاصاً تصادق عليه، أيضًا، لجنة الشؤون الخارجية والأمنية التابعة للكنيست. لكن أزمة كورونا لم تُعلَن كحالة طوارئ مدنية، حتى الآن؛ ٤. خلق وباء كورونا، حتى الآن، أزمة حادة جداً في إسرائيل في مجالات مختلفة، أبرزها في الصحة والاقتصاد والمجتمع، قد تمتد لفترة زمنية طويلة وقد تتفاقم كثيراً. ومع ذلك، لم يبلغ الوضع حتى الآن درجة «الكارثة الجماهيرية» التي لها مميزات أخرى. كما أن استخدام مصطلح «الحرب» في هذا السياق لا يفيد ولا يساعد على فهم الحدث وطرق إدارته؛ ٥. أظهر الجمهور الإسرائيلي بشكل عام، بغالبية فئاته وشرائحه وأطيافه، درجة عالية من الانضباط والاستجابة للتعليمات المتغيرة التي صدرت عن الحكومة خلال «الموجة الأولى». غير أن هذه الميزة قد تبدلت، بصورة جلية، خلال «الموجة الثانية».

خلال «الموجة الأولى»، برز تدخل الجيش في معالجة وباء كورونا في مجالات محددة شملت تجنده السريع والواسع في توفير الاحتياجات الأساسية المختلفة للمواطنين، والتي عجزت السلطات المدنية عن توفيرها، أو وجدت صعوبات بالغة في ذلك، جراء عدم الاستعداد المسبق أو جراء الطلب الكثير جداً والمتزايد باستمرار، وخصوصاً من جانب الفئات الضعيفة. وعليه، تركز تدخل الجيش في تقديم العون المباشر والواسع إلى المواطنين المحتاجين والمسنين في المناطق التي شهدت معدلات مرتفعة من الإصابة بالفيروس. وقد تولى هذه المهمة، بالأساس، جهاز «الجبهة الداخلية»، صاحب الخبرة في تقديم المساعدات للسكان في حالات الطوارئ، إضافة إلى التواجد الواسع والدائم في السلطات المحلية، من خلال استخدام شبكة «وحدة الاتصال مع السلطات المحلية». كذلك، انخرط ضباط كبار سابقون في إدارة شؤون البلدات التي سجلت معدلات مرتفعة من الإصابة بالفيروس، مستغلين لذلك خبرتهم الواسعة في «إدارة الأزمات». وإلى جانب ذلك، جُنّد جنود الجيش لمساعدة قوات الشرطة في فرض الإغلاق، في تسيير الدوريات، في عزل بعض المناطق وحمايتها وفي إغلاق محاور مختلفة، في الشوارع الخارجية وفي داخل البلدات، حسب الحاجة. إضافة إلى هذا كله، ثمة مجال هام آخر برز في تدخل الجيش، حرص الجيش ووسائل الإعلام على إبرازه أيضاً، هو وضع قدرات الجيش في مجال التكنولوجيا والاتصالات ومعالجة المعطيات والارتجال، وخصوصاً قدرات وحدات شعبة الاستخبارات، جنباً إلى جنب مع جهازي «الشاباك» و«الموساد»، في خدمة هذه المعركة ضد الوباء وانتشاره.

الصلاحيات، المسؤوليات وصدى الحروب العسكرية

تشير «ورقة الموقف» إلى أن الجيش كان حريصاً، طول تلك الفترة، على أن يكون حضوره ومشاركته في مهمات الفرض وإنفاذ التعليمات أقل بروزاً / ظهوراً، فضلاً عن تجنب الاحتكاك المباشر غير المرغوب مع المواطنين. وتسجل، على سبيل التأكيد، أن الجيش قد نجح، حتى الآن، في التزام حدود تدخله في الحيز المدني، وخصوصاً في الحرب الراهنة ضد وباء كورونا. ويستشهد الباحثون على ذلك بما قاله قائد «الجبهة الداخلية»، الجنرال تمير يدعي، بأن «مسؤوليتنا أكبر من صلاحياتنا؛ نحن نلبي أي طلب للمساعدة»، معتبرينها «زبدة مفهوم المسؤولية الموسعة التي يدأب الجيش على نشرها وتكريسها بين الجمهور»، ثم بما قاله رئيس أركان الجيش، كوخافي، تأكيداً لهذا التوجه عن أن «كورونا تشكل تهديداً ينطوي على مخاطر جسيمة... إنها مهمة وطنية... وهي تتيح للجيش حمل المسؤولية وتجسيد قدراته... على الجيش أن يكون في الواجهة... تحت مسؤولية الحكومة ووفقاً لتعليماتها».

لكن، في موازاة هذه الجوانب الإيجابية، يجدر وضع بضع لافتات تحذير، سواء في سياق الحديث عن «الموجة الثانية» من تفشي وباء كورونا أو في سياقات أخرى. الأولى ـ أن استخدام وحدات عسكرية من الجيش، غير «الجبهة الداخلية»، لتنفيذ مهمات تتعلق بالمواطنين المدنيين وحياتهم اليومية الجارية، وخصوصاً تلك التي تحمل طابع الفرض والإنفاذ، حتى لو كانت إلى جانب الشرطة وفي إطار مساعدتها، ينطوي على احتمالات إشكالية جدية وينبغي الانتباه إليها جيداً والحرص على تجنبها؛ الثانية ـ على الجيش والجهاز السياسي اعتماد الحذر الشديد لدى الانتقال من التدخل المحصور في مساعدة المواطنين إلى التدخل الذي يشمل إدارة المهمة؛ والثالثة ـ يتعين على الجيش أن يكون حريصاً تماماً على اعتماد الحذر الشديد في كل ما يقوم به داخل التجمعات السكانية عموماً، وتلك التي تتميز بحساسية خاصة في المجتمعين الحريدي (اليهودي المتشدّد) والعربي خصوصاً.

يتطرق الباحثون، في ورقة الموقف هذه، إلى النداءات المتكررة التي صدرت عن بعض الأوساط في إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة ودعت إلى «إعادة العجلة إلى الوراء وتكليف الجيش بمهمة إدارة أزمة كورونا» فيعتبرونها صدىً لنداءات «دعوا الجيش يحقق الانتصار» التي كانت تصدر عادة إبان الحروب العسكرية التي خاضتها إسرائيل والتي تزعم بأن «أيدي الجيش مكبّلة» وبأن «المستوى السياسي لا يسمح للجيش باستخدام كل قدراته وإمكانياته لحسم الحرب»! ويعتبر الباحثون هذا النداء بمثابة «اشتراط بافلوفي» لدى أوساط مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، قد يتعزز ويكتسب زخماً أقوى في ظل ظروف حادة من التدهور نحو كارثة جماهيرية على نطاق دولتيّ، وخصوصاً إذا ما حصل تدهور حاد في تفشي وباء كورونا، أو في حالات أخرى مشابهة قد يكون من بينها هزة أرضية عنيفة تضرب البلاد مثلاً. لكن الأخطر في الموضوع هو حقيقة أن هذا النداء ـ كما تشدد «ورقة الموقف» ـ «ليس مقطوعاً عن الواقع الإسرائيلي»! ذلك أن الجيش الإسرائيلي لم يكتسب، على مر السنوات الماضية، قوة عسكرية هائلة فحسب، بل اكتسب أيضاً أدوات وخبرات منظومية تتيح له العمل في مواضيع ومجالات معينة في الحيز المدني أيضاً. وهذا، إضافة إلى الثقة العالية التي يتمتع بها بين أوساط وشرائح واسعة في الجمهور الإسرائيلي، مقابل مؤهلات أقل بكثير وثقة أدنى بكثير تتمتع بها المنظومة المهنية المدنية في الغالبية الساحقة من الوزارات والأذرع الحكومية. في مثل هذه الشروط، بمثل هذا الميزان، يصبح تفضيل الجيش والأجهزة العسكرية على المجالات المدنية المختلفة نتيجة حتمية لا يمكن تلافيها. غير أن هذه النتيجة تشكل إجراء استثنائياً ومتطرفاً يحمل في طياته أخطاراً جسيمة جداً على النظام الديمقراطي في إسرائيل، في مقدمتها بالطبع وضع الصلاحيات السلطوية، أو بعضها على الأقل، بين يدي العسكر، وهو سيناريو لا يدعمه القانون الإسرائيلي من جهة و«غريب عن المفاهيم الأساس لدى الجيش وقادته، والمستندة أساساً على إرث ديمقراطي يتلخص في الخضوع للمستوى السياسي المدني»، كما تنوه ورقة الموقف وتضيف: «ومن المنطقي الاعتقاد، أيضاً، بأن القيادة العسكرية العليا سترى في تحمل المسؤولية الشاملة عن إدارة كارثة مدنية ظاهرة غير جديرة وغير لائقة بالجيش ذاته، بما في ذلك بسبب إدراك حقيقة أنه في معطيات الحالات الاستثنائية بالذات ليس في مقدور الجيش مواجهة ومعالجة الانهيار المدني، الصحي، الاقتصادي والاجتماعي في الوقت نفسه الذي يتعين عليه القيام بواجباته ومهماته على الصعيد الأمني، لا سيما إذا ما حاول أحد الأطراف المعادية تحدي الدولة عسكرياً في ظل، أو في ذروة، أزمة مدنية حادة»!

لكن هذا السيناريو، ورغم كل ما ذُكر، ليس احتمالاً مستحيل التحقق في شروط عينية وظروف محددة.

المشهد الاسرائيلي مدار

منظمة «حونينو»: تمجيد الارهاب اليهودي!

كتب عصمت منصور:

تنمر المستوطنين: مشهد من قرية قصرة جنوب نابلس. (أف.ب)

لطالما كان العنف ظاهرة ملازمة للاحتلال الإسرائيلي منذ بداية عهده، وسمة من السمات اللصيقة به وأحد تعبيراته، إلا أنه ورغم كثافته، والشكل الممنهج الذي يتم استخدامه به واللجوء إليه على مدى عقود من عمر الاحتلال، يبقى ظاهرة منبوذة ظاهريا، ووصمة يحاول المجتمع الإسرائيلي ومنظومته السياسية والقضائية التنصل منها وتبريرها وتصويرها على أنها تأتي في سياق الأساليب الدفاعية التي تمارس بشكل (معقول) بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى في مواجهة «الإرهاب» الفلسطيني.

الرواية الرسمية التي تروجها إسرائيل في العالم، حول العنف الفردي والجماعي الذي يمارسه جيشها ومنظوماتها الأمنية المختلفة والجماعات الاستيطانية ضد الفلسطينيين، تجهد لأن تكون منسقة ومتماسكة ومعززة بشواهد انتقائية، حيث تتكاتف الأذرع المختلفة في الترويج لها داخليا وخارجيا، لكن هذه الرواية بدأت تتآكل بشكل متسارع على ضوء اتساع نفوذ وقوة وحضور جمعيات ومنظمات يمينية متطرفة وعنيفة لا تبذل أي جهد في التستر على هويتها وطبيعتها الفاشية وتبنيها للوسائل العنيفة بشكل علني (خارج إطار القانون) بهدف الانتقام والردع وبدوافع عنصرية.

تبرز من بين هذه الجماعات في العقدين الأخيرين منظمة «حونينو» المتطرفة، التي وإن كانت لا تمارس العنف بشكل مباشر (بالرغم من ماضي القائمين عليها العريق في العنف) كما تفعل جماعات مثل «تدفيع الثمن» و«شبيبة التلال» وغيرها، إلا أنها أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن هذه الجماعات وأفرادها وتحولت إلى الذراع القانونية لها كما وصفها موقع «يديعوت أحرونوت».

واسم المنظمة مشتق من آية في أحد أسفار المزامير، تدعو الرب إلى الرحمة.

الخلفية والتأسيس

تعرف المنظمة نفسها على موقعها الإلكتروني بلغة مثيرة للعواطف، حيث تستهل تقديمها لنفسها وتبرير وجودها بمقاطع من رسالة/ وصية والدة أحد الجنود الذين قتلوا في عملية عسكرية على حاجز عسكري قرب قرية عين عريك المحاذية لمدينة رام الله إبان الانتفاضة الثانية، توصيه فيها أن يحافظ على نفسه بأن «يسمح لنفسه (أو هي تسمح له) بأن يطلق النار حتى لو خالف في هذا الأوامر العسكرية الخاصة بالحالات المسموح فيها بإطلاق النار» لأن حياته أهم من قتل أي شخص آخر من بين صفوف الاعداء.

فلسفة المنظمة التي تقدم نفسها على أنها منظمة غير حكومية وجزء من المجتمع المدني الاسرائيلي والتي يقتصر عملها على الدفاع عن اليهود «وحلفائهم فقط»، قائمة بكليتها على هذا المقطع من الرسالة التي بقيت كلماتها يتيمة ومهملة إلى أن جاءت هذه المنظمة وحولتها إلى دعوة «لإصلاح روح» المجتمع الاسرائيلي وباتت تساق كمسوغ لتبرير اللجوء إلى العنف، طالما أن المستهدف غير يهودي.

المنظمة إذ تشجع على هذا السلوك، اعتبرت أن وظيفتها الأساسية منذ تأسيسها في العام ٢٠٠١ هي «الدفاع عن الجنود والمدنيين اليهود الذين يحاكمون أو يتم إيقافهم لأسباب لها علاقة بالوضع الأمني».

الوضع الأمني الذي يدور الحديث عنه وتجري من خلاله محاولة تمييع الصبغة العدوانية العنصرية التي تتبناها المنظمة، يمكن التعرف عليه من خلال سيرة المنظمة والحالات التي تمثلها من جهة، ومن خلال التصنيف الواضح الذي تقوم به بين الإرهاب (المقتصر على الفلسطينيين حصرا) وبين ردة الفعل الانتقامية النابعة من عجز الدولة والإحباط الذي يقابله على شكل عمليات قتل أو انتقام، ومن خلال الأمثلة التي تستشهد بها وتعتبرها النموذج المثالي الذي تناضل من أجل تبنيه في دوائر الجيش والنيابة وصناع القرار في إسرائيل من جهة أخرى.

مؤسس منظمة «حونينو»، شموئيل ميداد، يعتبر أن مساهمته الشخصية ما قبل تأسيس المنظمة تعد جزءا من تاريخ «حونينو» وإرثها، وأنها امتداد للحملات التي قام بها لإطلاق سراح أعضاء التنظيم السري اليهودي الذي يصنف على أنه تنظيم إرهابي تشكل في العام ١٩٧٩ ونفذ عمليات إرهابية شهيرة مثل تفجير سيارات رؤساء بلديات الضفة في الثمانينيات ومؤامرة تفجير قبة الصخرة والهجوم على الجامعة الإسلامية في الخليل، وخلية الإخوة كهلاني من كريات أربع التي حاولت قتل شاب عربي في بداية التسعينيات.

الروح التي يذكرها ميداد في تعريف منظمته لنفسها على موقعها الرسمي ويريد للمجتمع الإسرائيلي تمثلها والتماهي معها، تتجسد في نماذج مثل الوحدة ١٠١ وهي وحدة الكوماندوز الإسرائيلية التي أسسها أريئيل شارون في العام ١٩٥٣ للرد والانتقام على العمليات الفدائية التي تستهدف الإسرائيليين وكانت أبرز عملياتها التي نفذتها خارج حدود اسرائيل في نفس العام الذي تأسست به، هي مجزرة قبية التي قتلت فيها الوحدة ٦٠ مدنيا فلسطينيا من أهالي القرية الآمنة وقامت بهدم ما لا يقل عن ٤٥ منزلا.

خريج آخر وأحد مؤسسي الوحدة ١٠١ يعتبر الرمز المثالي الآخر الذي يجسد النموذج الذي تريد منظمة «حونينو» تعميمه هو مئير هار تسيون الذي قاد عملية انتقامية ضد تجمعات عرب العزازمة والجهالين البدوية في العام ١٩٥٥ ردا على مقتل شقيقته وصديقها. هارتسيون نفذ العملية بروحية وطريقة العصابات الصهيونية عشية النكبة التي تعتبر ذكرى مجازرها ما زالت طازجة، حيث اختطف خمسة من أبناء القبيلتين، قتل أربعة بالسكاكين مع التمثيل بجثثهم وترك الخامس ليفر إلى قبيلته ليخبرها بما شاهده من فظائع والسبب الذي قتل أبناؤها من أجله ليعتبروا ويرتدعوا. وهارتسيون لم يسجن رغم أن الجريمة التي ارتكبها أثارت جدلا واسعا، حيث قرر موشيه دايان رئيس هيئة الأركان في تلك الفترة ووزير الدفاع ديفيد بن غوريون عدم محاكمته «لعدم كفاية الأدلة» وبدل ذلك نال وسام الشجاعة مرتين في العام ١٩٥٥ والعام ١٩٧٣.

نشاط منظمة «حونينو»

الروح العنيفة القائمة على الإرهاب وغريزة الانتقام التي تستلهمها منظمة «حونينو» من الأعمال التي تخلدها في برنامجها وهويتها التي تعرف بها نفسها، تتجسد بشكل عملي في نشاطها والدور الذي أخذت على عاتقها تأديته في سياق تمثيل والدفاع عن وتمويل الجنود والمستوطنين الذين يجدون أنفسهم متهمين بسبب أعمال نفذوها ضد عرب وفلسطينيين إما بشكل مباشر أثناء المواجهة وتأدية الخدمة العسكرية أو على شكل رد فعل نابع «من الإحباط وعجز الدولة والرغبة في الانتقام».

أول الملفات التي تولت المنظمة الدفاع عنها ونظمت حملات رأي عام لصالحها كانت في الدفاع عن أربعة جنود من حرس الحدود نفذوا عملية انتقام في مدينة الخليل ردا على مقتل أحد زملائهم، ثم تلتها خلية «بت عاين» التي نفذت عمليات انتقام وزرع عبوات أمام مدرسة في الطور في العام ٢٠٠٢ وصولا إلى قتلة الطفل محمد أبو خضير، ومنفذي عملية حرق عائلة دوابشة والجندي إليئور أزاريا قاتل الشهيد الشريف في الخليل، وعشرات الحالات التي يتم ملاحقتها واعتقالها من منفذي عمليات «تدفيع الثمن» و«شبيبة التلال» مثل قتلة الشهيدة عائشة الرابي في حوارة قرب نابلس.

كل هذه النماذج تعتبر في نظر منظمة «حونينو» ومديرها أبطالا وليسوا مجرمين، لأن «العمل لا يجب أن يفصل عن ١٠٠ عام من الصراع» وفق تعبيرهما، ولا الظروف التي قادت اليه.

التمويل وتورط الحكومة الاسرائيلية

عمليات الدفاع عن المتهمين أمام المحاكم، وتنظيم حملات دعائية، ورفع عرائض وجمع تواقيع للإفراج عن المعتقلين اليهود على خلفية أمنية/ إرهابية، هي الجزء العلني والظاهر لنشاط هذه المنظمة الذي تتباهى به.

الجزء الأقل علنية هو المتعلق بنشاطها المالي، حيث كشف تقرير نشرته القناة التلفزيونية العاشرة (القناة ١٣ حالياً) في العام ٢٠١٥ عن أن منظمة «حونينو» قدمت منحا مالية مباشرة بحوالي ٢٠٠ ألف شيكل لمعتقلين يهود أدينوا بعمليات إرهابية ضد فلسطينيين على خلفية أمنية قومية، وبدوافع عنصرية، مثل عامي بوبر المعتقل على خلفية قتل سبعة فلسطينيين وإصابة أحد عشر ببندقيته في ريشون لتسيون إبان الانتفاضة الأولى، كما تلقت زوجته مساعدات مالية من المنظمة تحت عنوان «مساعدات معيشية».

القناة كشفت أسماء أخرى تلقت مساعدات مالية مثل يوسف حاييم بن دافيد، المحكوم بالمؤبد و٢٠ عاما لقيادته الخلية التي أعدمت الطفل محمد أبو خضير، بالإضافة إلى مئير إتينغر، الذي يعتبر أحد أخطر الشخصيات الخاضعة للمراقبة من قبل القسم اليهودي في جهاز «الشاباك»، وأيضا يعقوب سيلع، وهو جندي أدين بنقل معلومات أثناء خدمته في الجيش لمجموعات إرهابية يهودية، وأيضا جاك تايتل المدان بقتل فلسطينيين اثنين في نهاية التسعينيات وبمحاولتي قتل.

تمويل المنظمة يتم من خلال جمع التبرعات من قبل منظمات وجماعات يهودية في إسرائيل والعالم، إلا أن مساهمة الحكومة الإسرائيلية تكمن فيما كشفت عنه القناة العاشرة من أنها تحظى بإعفاء ضريبي من قبل الحكومة على الأموال والتبرعات التي تصلها.

هذا الكشف دفع عضو الكنيست في «المعسكر الصهيوني» (تحالف حزبي العمل والحركة سابقا) مانويل ترختنبرغ إلى الطلب من وزير المالية موشيه كحلون في العام ٢٠١٥ وقف هذه التسهيلات خاصة بعد الكشف عن أنها جندت أموالا لصالح يغئال عمير، قاتل رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين.

وتثير نشاطات المنظمة قلقا متزايدا في أوساط أجهزة الأمن الإسرائيلية ولدى قيادة الجيش على ضوء تزايد نشاطها في أوساط الجنود حيث قامت بتوزيع عشرين ألف منشور داخل معسكرات الجيش مع أرقام هاتف خاص بها ودعوة للجوء إليها إبان حملة «لجرف الصامد» على قطاع غزة في العام ٢٠١٤.

وكشف موقع «والا» الإخباري في العام ٢٠١٥ عن أن عشرات الجنود المتهمين بمخالفات ضد الفلسطينيين تتعلق بأوامر إطلاق النار وجدوا في المنظمة عنوانا لهم بديلا عن النيابة العسكرية والأطر التابعة للجيش والتي تهتم بمتابعة هذا النوع من القضايا ما يجعلها تشكل جسما موازيا لها.

التقرير أشار إلى أن هذا التوجه أصبح ظاهرة تقلق قادة الجيش خاصة على ضوء الشعار الذي تحمله حملات المنظمة تحت عنوان « الجيش لن يحميني» وهو ما يهدد روح الانضباط في أوساط الجنود وأفراد الشرطة وحرس الحدود.

لا يكاد يمر أسبوع دون أن تنشر وسائل الإعلام الإسرائيلية خبرا أو تقريرا عن منظمة «حونينو» ونشاطها، وهو ما يسير بالتوازي مع تعاظم قوة وحضور اليمين الفاشي الاستيطاني وأفكاره ومؤسساته في المجتمع الإسرائيلي وقوته الآخذة في التعاظم في مفاصل الدولة والجيش ومنظومة إنفاذ القانون، وصدور أحكام قضائية تشكل أرضية خصبة لنمو هذه الجماعات ومرجعياتها كما حدث في فتوى الحاخام شموئيل إلياهو، حاخام صفد، التي نصت على أن «كل من يرفع يده على يهودي يجب قتله، ويجب الانتقام منه، حتى لو أنه لم يقتل، بل فقط ضرب أو أراد أن يقتل» حيث اعتبرت محكمة الاستئناف بشأن تلك الفتوى، أنها تقع في حدود «حرية تعبير الحاخامية» المشروعة، وهي تأتي من منظور ديني قومي .

المحلل السياسي تسفي برئيل قال في صحيفة «هآرتس» تعقيبا على هذه الفتوى إنها تذكر بتصريح الحاخام إلياهو وقرار حكم الحاخام إسحاق يوسف الذي قرر في ٢٠١٦ بأنه «يجب إطلاق النار على كل من أسماهم (مخربين) من أجل قتله، ولا يهم ماذا تقول المحكمة العليا»، وتذكر أيضا بما قاله وزير الأمن الداخلي السابق، إسحاق أهرونوفيتش، بأن «(المخرب) الذي يمس بالمدنيين حكمه هو القتل»، وبأقوال الوزير في حينه نفتالي بينيت في ٢٠١٣ بأنه «إذا تم إلقاء القبض على (مخربين) فيجب ببساطة قتلهم»!.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

تقرير «مدار» الإستراتيجي2020

المشهد الإسرائيلي 2019

تحرير: هنيدة غانم

مراقب الدولة: الحكومة الإسرائيلية لا تنظّم بيانات التشغيل والبحث عن العمل وتضرّ بجمهور عمّال وموظفين مستَحقين!

الاقتصاد الإسرائيلي: أزمة كورونا تزداد عمقاً.

(أ ف ب)

كتب هشام نفاع:

نشــر مراقب الدولة الإســرائيلي متنياهو أنغلمان مؤخراً نتائج مرحلية بشأن معاملة الحكومة للمعطّلين والباحثيــن عن عمل في ظل أزمة كورونا، وأبرزها وجود فجوة كبيرة في المعطيــات المتعلقة بعدد الباحثين عن عمل، ما بين البيانات التي يقدمها كل من: ســلطة التشغيل، ومؤسسة التأمين الوطني والمكتب المركزي للإحصاء. وأشــار مراقــب الدولة إلى أن قلــة البيانات المتوفــرة في الوقت الحقيقي عــن الباحثين عن عمل بعد أزمة كورونا، يضر بمساعدة الدولة للمعطلين عن العمــل والذين يبحثون عن عمــل وينتهك حقوقهم الاجتماعية.

لتجسيد صعوبة الوضع الراهن نورد التالي: كشفت معطيات جديدة لسلطة التشغيل الاسرائيلية عن أن نحو ١١٠ آلاف عامل أصبحوا في ســوق البطالة منذ بدء الإغلاق العام الراهن الذي تشــهده البلاد وسيستمر لأكثر من أسبوعين إضافيين على الأقل. وذكرت سلطة التشغيل الاسرائيلية أن ١١٠ آلاف عامل تم إخراجهم إلــى عطلة غيــر مدفوعة الأجر خلال أســبوع، فيما تم تســجيل أكثر من ٣٩ ألف عاطــل عن العمل خلال يوم واحــد فقط، فيما تتوقع مؤسســة التأمين الوطني أن يدفع الإغلاق العام في البلاد إلى إخراج ٢٠٠ ألف عامل إضافي إلى عطلة غير مدفوعة الأجر.

أشــارت التقارير الاقتصادية إلى أن نســبة البطالة في إسرائيل خلال فترة الإغلاق العام اقتربت من ١٩٪، فيما يتوقع أن تبلغ نســبة المعطليــن عن العمل في البلاد حتى نهاية العام الجاري نحو ١٤٪، وذلك بسبب الأضرار التي تلحق بالمرافق الاقتصادية وسوق العمل تباعــا نتيجة أزمــة كورونا وتداعياتهــا الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

كذلك: تم تســجيل ٢٨٢١٧ باحثاً جديداً عن العمل، بتاريــخ ٢٢ أيلول، وفي نفس الوقت وصل ٥٢٩٩ تقريراً عن عودة عمال مُعطّلين إلى العمل، وبحســب ســلطة التشــغيل، ورد أنه «منذ ١٧ أيلــول ٢٠٢٠، أي قبل يوم من بدء الإغلاق (الراهن)، تم تســجيل ٧٠١٤١ باحثاً عن العمــل، ٦٤٠٢٣ منهم بســبب الخروج إلــى عطلة غير مدفوعة الأجر و٦١١٨ لأسباب أخرى.

كما يوضــح التقرير أن «من بيــن الباحثين عن عمل والمسجلين منذ تاريخ ٢٠٢٠/٩/١٧، هناك ٥٥٢٨٤ عاملا قاموا بالتســجيل للمــرة الثانية أو أكثــر منذ بداية أزمة كورونا فــي آذار (٨٠٪ من المســجلين في هذه الموجة)». حاليا يوجد ٨٠٢٣١٤ باحثا عن عمل مسجلين في ســلطة التشــغيل، من بينهم ٤٧٢,٧٣٤ في عطلة غير مدفوعة الأجر.

٩٤٨,٣٥٥ طلب تلقي إعانة بطالة خلال ٣ أشهر

تم بحســب معطيــات مؤسســة التأميــن الوطني الإسرائيلية، منذ اندلاع الأزمة (آذار ٢٠٢٠) حتى نهاية حزيران ٢٠٢٠، تقديم ٩٤٨,٣٥٥ طلب تلقي إعانة بطالة. بحلول ١٥ تموز، تراكم ٩٦٦,١٢٠ طلب إعانة بطالة. يجب أن يضــاف إلى هــذه الطلبات حوالــي ١٤٠,٠٠٠ طلب للحصول على إعانات بطالة قبل بدء الأزمة.

ويترتب على ذلك أنه بحلول ١٥ تموز، تراكم حوالي ١,١ مليــون طلب تلقي إعانة بطالة. بحســب معطيات مؤسســة التأمين الوطني، في حزيران ٢٠٢٠، تم دفع مخصصــات البطالة لحوالي ٥٢١ ألــف مواطن. من آذار إلــى نهاية حزيــران ٢٠٢٠، تم دفع مــا مجموعه ١٠,٢ مليار شيكل كتعويض بطالة.

ينقل التقريــر أن التحقيقات التــي أجراها مكتب مراقب الدولة مع مســؤولين فــي وزارة المالية ووزارة الماليــة والمكتب المركــزي للإحصــاء ووزارة العمل والرعايــة الاجتماعية والخدمــات الاجتماعية وخبراء اقتصادييــن مــن الأكاديمية، تُظهر وجــود تقصير؛ حيث أنه من الممكــن التأكد من عدم وجود نقص في البيانــات المتاحة والحالية في الوقــت الحقيقي، بما يشــمل بيانات شــخصية وذات صلة عــن كل موظف في إســرائيل، فيما لو بذلت الحكومة الجهد المطلوب. ويمكــن أن يشــكل تلقي تقريــر جارٍ أساســاً ملائماً لتكويــن الصــورة اللازمــة لاتخاذ قــرارات حول دعم السكان المحتاجين وحافزاً للعودة إلى العمل.

يشــير مكتب المراقب إلى أنه ســبق له التعامل مع هــذه القضية بالتفصيل في تقريــر عن عدم تطبيق الحقــوق الاجتماعية نُشــر في أيــار ٢٠١٥. وذكر أنه على الرغــم من أنه وفقاً للوائــح المذكورة، يجب على صاحب العمل تقديم تقرير بجدول الرواتب كل شهر عن الراتب الذي يدفعه لكل موظف من موظفيه، إلا أن جدول الرواتب الشــهري لا يحــدد الأجر المدفوع لكل موظف على حدة، الموظفين العاملين ومجموع الأجور المدفوعة لهم. في رد أرسلته مؤسسة التأمين الوطني في كانون الأول ٢٠١٤ إلى مكتب مراقب الدولة بشــأن نتائــج التدقيق، أشــارت إلى أن القانــون والأنظمة لا تتطلب الإبلاغ الفوري، وأنها «ليست جاهزة لاستيعاب الكم الهائل من البيانات يدوياً».

ومنــذ نيســان ٢٠٠٧، قــدم «المجلــس الاقتصادي الوطنــي» وثيقــة بعنــوان «الأجنــدة الاجتماعيــة - الاقتصاديــة لإســرائيل ٢٠٠٨-٢٠١٠» إلــى الحكومة. وأوصــى المجلس في الوثيقــة، من بين أمــور أخرى، بإنشاء قاعدة معلوماتية مناســبة ومتاحة حول دخل الأســرة من جميع المصادر، وأشــار إلى أن وجود مثل هذه القاعدة المعلوماتية هو شــرط ضروري وأساسي لمعالجة مشكلة الفقر والحوكمة بشكل فعال.

ضرورة استخدام تقنيات حديثة لتبسيط الإجراءات البيروقراطية

فــي كانــون الثاني ٢٠١٦، بعد حوالي ســتة أشــهر من نشــر التقرير المذكور حول عدم ممارســة الحقوق الاجتماعيــة وبعــد تعديل بنــد من قانــون التأمين الوطني، بدأت المؤسسة بمطالبة أصحاب العمل بالإبلاغ عن ذلــك، بالإضافة إلــى التقرير الشــهري الإجمالي لجميع العامليــن وأجورهم، وبات يوجــد أيضاً تقرير مفصــل عن كل عامــل وأجره التراكمي مرة كل ســتة أشــهر. وفقا لمراقب الدولة، ســاهم هذا التعديل في تحسين مستوى الإبلاغ عن الوضع الوظيفي للعمال في الاقتصاد، بحيث يكون وضع التقارير صحيحاً للأشــهر الستة السابقة لشــهر التقرير وليس للسنة السابقة، ومع ذلك، فهذه التقارير مكتوبة بأثر رجعي وليســت التقارير الشهرية الحالية والفعلية. على سبيل المثال، إذا توقف عامل عن العمل في شــهر كانون الثاني من عام معين أو قام بتغيير وظيفته، فستكون مؤسسة التأمين على علم بذلك فقط بعد حوالي ســتة أشــهر - فــي تموز من ذلك العام. توفيــر حلول لهذه الحاجة ضروري بشكل خاص في أوقات الأزمات الاقتصادية.

بنــاء عليه، خلال أزمة كورونا، اســتخدمت مؤسســة التأميــن الوطنــي منصة على الإنترنــت أتاحت تلقي تقارير مباشــرة عبر الإنترنت مــن أصحاب العمل حول أجــور العمال. بهــذه الطريقة، أرســل أصحاب العمل مئات آلاف التقارير حول الموظفين الذين تم فصلهم أو إخراجهــم إلى عطلات غير مدفوعــة الأجر؛ وتضمن التقريــر تفاصيل الموظف وبيانات الأجور الشــهرية للعامليــن قبل الأزمة. يجب التأكيد على أنه من وجهة نظر تكنولوجية، لا يوجد عائق يمنع أصحاب العمل من تقديــم بيانات الراتب الشــهري الكاملة لكل موظف، سواء كان في عطلة غير مدفوعة الأجر أو لا يزال يعمل.

يمكــن أن يســاهم إلزام أصحــاب العمــل بتقديم تقرير شــهري عبــر الإنترنت في تبســيط الإجراءات البيروقراطيــة، وزيادة اســتخدام الحوافز للعودة إلى سوق العمل وتقليل تكلفة إعانات البطالة وزيادة دخل متلقــي إعانات البطالة. على ســبيل المثال، ينص بند في قانون التأمين الوطني على أنه يحق لمتلقي إعانة البطالة تلقي «منحة لشــخص معطل عن العمل يعمل بأجر منخفض» بموجب الشــروط المحــددة. ميزة هذا البند أنه يشــجع المستفيدين من إعانات البطالة على العمل؛ فيحق لمتلقي إعانة البطالة الحصول على منحة من الدولة إذا كان على استعداد للعمل بأجر منخفض، بحيــث يكون إجمالي دخله من العمــل أعلى من إعانة البطالة.

تتمتــع الدولة أيضاً بميزة كبيــرة في هذا الترتيب، لو تقدمت خطوة باتجــاه الموظفين والعمال وواجهت أصحــاب العمل: فهي تقلل عملياً إنفاقها على إعانات البطالة وتشــجع النشــاط الاقتصادي. ومع ذلك، على الرغم مما سبق ذكره، فإن معدل الاستفادة من النظام الناجــم عن هذا البند في «منحــة للعاطلين عن العمل الذين يعملون بأجر منخفض» هو صفر - والســبب في ذلــك يكمن في تعقيد الاجراءات. علاوة على ذلك، فإن عملية التحقيق مشبعة أيضاً بالعمليات البيروقراطية - فمن أجل الحصول على المنحة، يجب على الموظف ملء النموذج وإرفاق قسائم الدفع وشهادة صاحب العمل. بينمــا يمكن أن يؤدي تلقي البيانات بانتظام عن أجور الموظفين من أصحاب العمل، إلى تقليل البيروقراطية وبالتالي زيادة معدلات الاستفادة من المنحة.

مسؤوليات لأصحاب العمل وتحسين ممارسة حقوق العاملين

يؤكــد المراقب أن تحميــل أرباب العمل مســؤولية تقديم تقرير شــهري إلى مؤسسة التأمين الوطني له مزايا إضافية، بما في ذلك أولاً وقبل كل شــيء إمكانية تحســين ممارســة حقوق المؤمّن عليهــم. وبالتالي، وفقاً لتفســير مؤسسة التأمين المقدم لمكتب مراقب الدولة فــي تقرير عن عدم ممارســة الحقــوق، وعدم وجود تقارير شــهرية حول اجتيــاز اختبار الدخل، أي المزايا التي يكون شــرط الحصــول عليها هو ألا يزيد دخل من يطالــب بالمخصصات عن الدخل المحدد على أنه مســتحق للمخصص - ذكرت «المؤسســة» أنه إذا تلقت تقريراً شــهرياً عن أجــور كل موظف على حدة، فبإمكانهــا التواصل مســبقاً مــع الذين ثبــت أنهم يستحقون مزايا اختبار الدخل. وهذا سيسمح لصاحب الحق ببدء المطالبة بالأقســاط السنوية ودفع الأقساط السنوية لهم تلقائياً وبالتالي زيادة معدلات ممارسة هذه الحقوق.

يقــول مكتب المراقب في بيان صحافي إن النتائج المؤقتة تتنــاول قضية معاملة الحكومة للمعطلين والباحثين عن عمل خلال أزمــة كورونا، فيما يتعلق بتســلم بيانات شــهرية موثوقة من أصحاب العمل حــول أجور موظفيهــم. ومن المتوقع أن يتم نشــر التقرير الكامل خلال الأشــهر المقبلة فور اكتماله، وســيتضمن حوالــي ١٥ موضوعــاً ذات صلــة يتم في هــذه الأثناء بحثهــا. مع ذلك، اختــار المراقب نشــر النتائج المؤقتة «من أجل تحســين أنشــطة مؤسســة التأمين الوطني والحكومة في هذا الوقت وكتقييمات للتحديــات والموجات الإضافية، إذ أنه في الظــروف الخاصة لوبــاء كورونا، وبقــدر ما يتم التوصــل لتوصيات محددة لجميع القضايا، ســيتم إحالتهــا إلى الجهــات الخاضعة للرقابــة من أجل توفير الأدوات اللازمة لتحسين عملها».

وهو يقول: لقد أدى تفشي الفيروس إلى أزمة تشغيل عميقة، لذلك قررت أن أقدم لمؤسسة التأمين الوطني ووزارة المالية توصيات لإجراءات من شــأنها تحسين دعم ضحايــا البطالة والخدمة المقدمــة للجمهور في هذا الإطار. ويضيف أن هذا لن يتســنى في حال عدم معرفة صانعي القــرار بالبيانــات الحيوية في الوقت الفعلي، وعدم تحويل منحة البطالة الجزئية الممنوحة لأولئك الذين يعملون بأجور منخفضة بســبب العوائق البيروقراطية.

تشــير الصورة الراهنــة إلى أنه على مــا يبدو ليس لدى مؤسسة التأمين الوطني بيانات آنية عن توظيف العمال وأجورهــم وعدد الباحثين عــن عمل بعد أزمة كورونــا. هــذا الوضــع لا يســمح بتقدير آنــي لعدد المعطليــن عن العمل ومن هم فــي عطلة غير مدفوعة الأجر بســبب الأزمة، ويقوّض قرارات الحكومة – بسبب نهجها هي - بشأن دعم المواطنين وحوافز العودة إلى العمل.

يتم وفقا للتقريــر المرحلي قياس بيانــات البطالة حاليــاً من قبل ثلاث هيئات مختلفة – التأمين الوطني الذي يحســب المســتفيدين من إعانات البطالة وفقاً لعدد الطلبــات التي يدفع عليها لمقدّميها، وســلطة التشــغيل التــي تحســب الباحثين عن عمــل الذين تقدموا بطلبات إلى خدمة التشغيل، والمكتب المركزي للإحصاء الذي يعتمد على اســتطلاعات القوى العاملة التي يتم إجراؤها بموجــب تعريفات معينة. وبالتالي لا يمكــن تحديد عــدد المعطلين عن العمــل بالفعل، ولا يمكن دراســة قضية البطالة واســتنتاج الخطوات الصحيحة لسوق العمل.

فجوة كبيرة بين بيانات الهيئات الثلاث ذات الصلة

تلخيصاً، يقول مراقب الدولــة إن هناك فجوة كبيرة بين بيانات الهيئات الثلاث المخوّلة بتقديم معطيات عن التشــغيل والبطالة: ســلطة التشــغيل، ومؤسسة التأميــن الوطني والمكتب المركــزي للإحصاء، لدرجة أن عدد الباحثين عن عمل وفقاً لســلطة التشغيل في حزيــران ٢٠٢٠ كان أكثر من ضعفي عدد المعطلين عن العمل وفقاً لمُســوح المكتب المركزي للإحصاء. يعود ســبب التناقض في البيانات إلى حقيقة أن مؤسســة التأميــن الوطني لا تصر علــى أن يقوم أصحاب العمل بإبلاغها كل شــهر وشــهر، عن كل عامــل يوظفونه، بشــكل فردي ومنفصل. عملياً، يقــدم أصحاب العمل تقريراً شــهرياً إلى مؤسسة التأمين الوطني عن جميع الموظفيــن معاً وليس بشــكل فــردي. حالياً يتم نقل البيانــات الفردية مرتين في الســنة فقــط. في حالة عدم وجود تقارير دقيقــة للموظفين، فإن المعلومات المتعلقة ببيانات التوظيف غيــر دقيقة أيضاً. وهذا، مثلما يشــير مراقــب الدولة، يقــوّض البنية التحتية لصنع القرار الأمر الذي له تداعيات اقتصادية عميقة، بشكل خاص في وقت تواجه فيه البلاد أزمة كورونا. إن تعديل وتيرة إبلاغ أرباب العمل بمعطيات التشــغيل لمؤسسة التأمين الوطني يمكن أن يحسّن بشكل كبير البنية التحتية لاتخاذ قرارات مســتنيرة بشــأن سوق العمل.

بالإضافــة إلى ذلك، يمكن أن يســاهم إلزام أصحاب العمــل بتقديــم تقريــر شــهري أيضاً في تبســيط الإجــراءات البيروقراطية، فيما يتعلــق بضرورة قيام كل من يتوجه بطلب تلقــي مخصصات بطالة بإحضار تصريــح من صاحب العمل بشــكل منفصــل ولغرض تنفيذ المادة ذات الصلة مــن قانون التأمين الوطني، التــي تنــص على أن طالــب العمل الــذي يعمل بأجر منخفض يمكن أن يحصل على «منحة لمعطّل عن العمل يعمل بأجــر منخفض». التقدير هو أن ذلك ســيؤدي إلى زيادة اســتخدام الحوافز للعودة إلى سوق العمل، وتقليل تكلفــة إعانات البطالة وزيــادة الدخل. حالياً تمنع الإجراءات البيروقراطية تنفيذ هذه التعديلات.

هناك إشــارة أيضاً إلى أســلوب عمل تلك الهيئات، وخصوصا ما يتعلق باســتخدام التقنيــات الحديثة. وهذا في ضوء أزمة العمالــة الحادة والحاجة الواضحة والفورية للحصول على البيانات بشكل سريع وموثوق، وبالنظــر إلى حقيقة أن المعلومــات متوفرة في أيدي أصحــاب العمل. هنــا يوصي مراقب الدولة مؤسســة التأمين الوطني بأن يجري تزويدها من قبل المشغّلين ببيانات الراتب الشهري عبر الإنترنت لجميع العاملين في موقع العمــل العيني، مع توفير معلومات حول كل موظف على حدة - ضمن التقرير نصف السنوي المقدم بالفعل.

كمــا يُنصح فــي تقريــر المراقــب المرحلي بفحص العوائق البيروقراطية وطرق تطبيق اســتحقاق متلقي إعانــات البطالة على النحــو الأمثل كجــزء من «منحة للعاطلين عــن العمل الذين يعملــون بأجر منخفض». ولكــي تكــون العمليــة فعالــة، يجــب تنفيذها عبر الإنترنت، والتي تتناســب أيضاً مــع الظروف في هذا الوقت.

أخيــراً، في رد قدمه المدير العام لمؤسســة التأمين الوطنــي إلى مكتــب مراقــب الدولة جــاء أن القانون يتطلب تقريراً شــهرياً عن النموذج؛ وتتطلب التقارير الشــهرية عبــر الإنترنت تقنيــة لا يمتلكهــا جميع أصحاب العمل. وبمــا أن نتيجة عدم الإبلاغ هي نتيجة ذات مســؤولية جنائيــة، فإن تحميــل أصحاب العمل لتقرير شهري عبر الإنترنت يتطلب تشريعات جديدة. وبالتزامــن مع معالجــة التعديل على القانون، أنشــأ مجلس نقابة المحامين مجموعات بحثية بشأن الموارد المطلوبة لتنفيذ تقرير الأجور الشــهرية، وسيقدمون استنتاجاتهم في الأسابيع المقبلة.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي